# مجتمع

## ماليزيا: ترحيل 1200 مهاجر من ميانمار

أعلنت الحكومة الماليزية اعتزامها ترحيل 1200 مهاجر من ميانمار الأسبوع المقبل إلى بلادهم على الرغم من الانقلاب العسكري هناك، لكنها أكدت أن عملية الترحيل لن تشمل لاجئي الروهينغا المسلمين أو اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعلن المدير العام لدائرة الهجرة في ماليزيا، خير الزايمي داود، يوم الإثنين، أنه سيتم ترحيل المعتقلين يوم 23 فبراير/ شباط على متن سفن تابعة لبحرية ميانمار. وقال إن المهاجرين الـ1200 احتجزوا لارتكابهم جرائم بينها عدم حيازة وثائق سفر صالحة وتجاوز مدة الإقامة. (أسوشييتد برس)

## زلزال عنيف يضرب أرخبيل فانواتو

ضرب زلزال عنيف بقوة 6،2 درجات، أمس الثلاثاء، مدينة بورت فيلا عاصمة أرخبيل فانواتو في المحيط الهادئ، وفق ما أفاد المعهد الأميركي للرصد الجيولوجي، في حين لم يصدر أي تحذير من خطر حصول تسونامي. وقال المعهد إنّ مركز الزلزال يقع على عمق 10 كيلومترات فقط وعلى بُعد 90 كلم غرب العاصمة بورت فيلا، علماً بأنّه كان قد أفاد في بادئ الأمر بأنّ قوة الزلزال بلغت 6،7 درجات قبل أن يعود ويخفّضها. وقال الصحافي المحلّي دان ماكغاري في تغريدة على تويتر «يا إلهي، لم أشعر بمثل هذا الأمر منذ سنوات. قلبي لا يزال يرتجف». (فرانس برس)

(رون جنكينز/ Getty)

# برد تكساس القاسي

شهدت ولاية تكساس الأميركية مقتل شخص واحد على الأقل وانقطاعاً للتيار الكهربائي عن أكثر من أربعة ملايين نسمة. واضطرت شركة تشغيل شبكة الكهرباء إلى قطع التيار بشكل متقطع في ظل زيادة الاستهلاك وتشغيل أجهزة التدفئة بسبب موجة البرد القاسية. وكتب قائد شرطة هيوستن آرت أسيفيدو، على «تويتر»: «يُشتبه في أن وفاة الشخص المذكور نتجت عن التعرض إلى درجات حرارة بالغة الانخفاض». والموجة شديدة البرودة التي تجتاح تكساس وصلت إلى شمال المكسيك المجاورة، إذ قالت السلطات إن الكهرباء انقطعت عن 4,7 ملايين شخص في وقت مبكر أول من أمس الإثنين. وأعلن الرئيس الأميركي جو بايدن حالة الطوارئ وقرر إرسال مساعدات اتحادية لولاية تكساس، حيث تراوحت درجة الحرارة ما بين درجتين تحت الصفر و22 درجة تحت الصفر. وكتب حاكم الولاية غرغ أبوت على «تويتر»: «قدرة بعض الشركات المولدة للكهرباء تجمدت، وهي تعكف على استعادة توليد التيار». أضاف أنّه أمر بنشر الحرس الوطني في مختلف أنحاء الولاية للمساعدة في استعادة الكهرباء. كما أدى سوء الأحوال الجوية إلى إغلاق مطار جورج بوش الدولي في هيوستن لبعض الوقت، فيما اضطر مطار هوبي في المدينة إلى تعليق عملياته. وفي ولاية لويزيانا، تسبّبت درجات الحرارة بالغة الانخفاض في انقطاع الكهرباء وإغلاق بعض الطرقات. وفرضت بعض المقاطعات حظراً للتجول.

(رويترز)

# المصريون واكتئاب الشتاء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يأتي الشتاء مع كثرة أمطاره وطول ساعات الليل وقلة التعرّض إلى أشعة الشمس، ليزيد من احتمالات الإصابة بالاكتئاب الموسمي للفصول أو ما يعرف بـ«اكتئاب الشتاء». وقد أظهرت أحدث نتائج المسح القومي للصحة النفسية في مصر أنّ 25 في المائة من المصريين يعانون من اضطرابات نفسية، وأنّ 43 في المائة من المصابين يعانون من الاكتئاب تحديداً. ومع زيادة معدّل الأمطار في مصر، قد تتفاقم الحال لدى بعض الأشخاص لتصل إلى حدّ الإصابة بـ«فوبيا المطر». تجدر الإشارة إلى أنّه من المتوقع في خلال الأعوام العشرة المقبلة أن تزيد الحالة المناخية في مصر من احتمال هطول غزير للأمطار، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث فيضانات بحلول عام 2050، وذلك بحسب تقرير أعدّه المركز العربي للبحوث والدراسات.

تعرّف استشارية الصحة النفسية الدكتورة شيماء مغازي اكتئاب الشتاء بأنّه «أحد الاضطرابات العاطفية الموسمية. هو نوع من الاكتئاب الذي يتزامن مع حلول فصل الشتاء أو أواخر فصل الخريف ويختفي بحلول فصل الصيف أو فصل الربيع». وتوضح مغازي لـ«العربي الجديد»، أنّ «النساء أكثر إصابة بهذا النوع من الاكتئاب بالمقارنة مع الرجال، فيما لا يُصاب في الغالب من هم دون العشرين من عمرهم. كذلك تقلّ الإصابة بهذا الاكتئاب كلّما تقدّم الإنسان في السنّ، ويعود الأمر إلى مجموعة من التغيّرات الفسيولوجية المتعلقة بكيمياء المخّ والتي ترتبط بكميّة ضوء الشمس الذي يصاحبه انخفاض في نسبة هرمون السيروتونين أو هرمون السعادة الذي يعمل كمضاد للاكتئاب».

في السياق، يشير أستاذ الطب النفسي بكلية طب القصر العيني الدكتور ممتاز عبد الوهاب، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «كل الأشخاص عرضة للإصابة باكتئاب الشتاء، ويعود ذلك إلى الوضع في المنازل في هذا الفصل، عندما تُغلق النوافذ والستائر لتجنّب البرد القارس. فغياب الضوء يتسبب في حالة من الاكتئاب. كذلك فإنّ حركة الناس تقلّ في فصل الشتاء، ويشمل ذلك الخروج من المنزل والنزهات بسبب الطقس البارد. فالناس بمعظمهم يلجأون إلى الغرف المدفّأة، وينتج عن ذلك غياب الحركة والخمول، الأمر الذي يدعم الإصابة بالاكتئاب».

من جهته، يقول أستاذ الطب النفسي بجامعة عين شمس الدكتور عبد الناصر عمر، لـ«العربي الجديد»، إنّ «اكتئاب الشتاء يتفاقم عند بعض الأشخاص، إذ يعاني هؤلاء من فوبيا (رهاب) المطر والبرق والرعد، فيصابون بالهلع بمجرّد سماع رعد أو رؤية برق». ويشرح أنّ «ثمّة فارقاً ما بين الخوف الطبيعي وبين ما يزيد عن الحدّ الطبيعي، ونشير بالتالي إلى رهاب الرعد والبرق. فمن الممكن أن تتسبّب عاصفة رعدية بمستويات معقولة من القلق أو الخوف، لكن عند الأشخاص الذين يعانون من الرهاب تسبب تلك العواصف ردّ فعل شديد قد تؤثر سلباً على حياتهم. قد تكون مشاعر القلق تلك شديدة لدرجة يحسّ في خلالها المريض بأنّه غير قادر على التغلب عليها».

وفي عدد من الشهادات التي جمعتها «العربي الجديد»، تخبر مرفت محسن، ربّة منزل، «ظللت أعاني لسنوات طويلة من فترات اكتئاب حاد يصل إلى حدّ الإعياء، ولم أكن أدرك أنّ ذلك مرتبط بحلول فصل الشتاء، حتى تنبّهت إلى تكرّر الأعراض في الوقت نفسه من كلّ عام». أمّا ياسمين عبد الله، طالبة جامعية، فتربط «الشتاء بإحساس اقتراب الموت»، مشيرة إلى أنّ «ذكرى وفاة عدد من المعارف في فصل الشتاء تدفعني إلى الإحساس بالموت وإلى البكاء المستمر من دون سبب مباشر». بالنسبة إلى وائل محمد، طالب جامعي، فإنّ «صوت الرعد يبعث إحساساً بالخوف لديّ يدفعني إلى الاختباء أو النوم لتجنّب الشعور بالرهبة». في المقابل، تقول بسنت زين، محاسبة في أحد البنوك: «أحب الشتاء كثيراً على الرغم من أنّ مناعتي الضعيفة تجعلني عرضة للإصابة أكثر بالأمراض في هذا الفصل. لكنّني أنتظر الأيام الممطرة لأمارس رياضة المشي مستمتعة بأجواء الشتاء التي تضفي البهجة على نفسي».

### رهاب المطر

يقول أستاذ الطب النفسي في جامعة عين شمس الدكتور عبد الناصر عمر إنّ «رهاب المطر يُعَدّ حديث العهد في مصر، إذ إنّ الأمطار راحت في السنوات الأخيرة تتسبّب في سيول تنجم عنها وفيات، بخلاف ما اعتدناه قديما في البلاد. والأطفال هم الأكثر عرضة للإصابة بهذا النوع من الرهاب».

تحقيق

تعيش دول غربي وشمالي أوروبا قيوداً صارمة منذ الخريف الماضي، بالتزامن مع اتساع المخاوف من الطفرات الجديدة لكورونا. لكنّ حالة التذمر الشعبي تتزايد خصوصاً بعد تمديد الإغلاق والإجراءات المرافقة، ما يدفع السياسيين إلى إعادة النظر

# الإغلاق مستمر
## محاولات فتح جزئي في أوروبا

**ناصر السهلي**

كان من المقرر إنهاء القيود التي أقرتها دول غربي وشمالي أوروبا لمواجهة فيروس كورونا الجديد، خلال الشهر الجاري، لكن جرى تمديدها شهراً إضافياً، ما يزيد امتعاض الشارع من سياسات الإغلاق. في هذا الوضع، هناك اتجاه لاتخاذ خطوات تخفف من القيود، بالتزامن مع توفر اللقاحات. في ألمانيا، تأتي المدارس ورياض الأطفال في مقدمة القطاعات التي يحاول المشرعون والسياسيون الاتفاق على إعادة فتحها، فيما سياسة الإغلاق الحازمة ما زالت تطاول المتاجر والمطاعم والفنادق والأنشطة الأخرى التي تتجمع فيها الحشود، وهي مستمرة حتى 7 مارس/ آذار المقبل، كموعد لاتفاق الحكومة المركزية في برلين مع 16 ولاية، على القطاعات التي يتوجب البدء بفتحها. مقاطعات ألمانية عدة ذهبت نحو إعادة فتح المدارس ورياض الأطفال خلال الشهر الجاري، مثل ولاية سكسونيا التي عاد التلاميذ فيها إلى مدارسهم، مع الالتزام بالتباعد الجسدي.

ويأمل السياسيون إعادة فتح محال تصفيف الشعر في الأول من مارس/ آذار المقبل، مع مخاوف من انحسار الدعم الشعبي لسياسة الإغلاق، وتحول الناس إلى تصفيف الشعر في «السوق السوداء» كعلامة على التذمر الشعبي. وتحولت قضية تصفيف الشعر في ألمانيا منذ الشهر الماضي إلى رمز للتعبير عن الامتعاض، بحسب ما ذهبت صحيفة «بيلد» الألمانية، خصوصاً مع تناول الصحافة المحلية ظهور لاعبي كرة قدم يشعر مصفف بشكل جيد فيما الناس العاديون غير قادرين على الذهاب إلى صالونات الحلاقة. وتعرض اللاعب الإيطالي، فينشنزو غريفو (27 عاماً، عاش كلّ حياته في ألمانيا ويحمل جنسيتها)، لانتقادات بسبب تصفيف شعره، ما اضطره إلى التبرير أنّ تصفيف الشعر مهنة زوجته. وعلى الرغم من انخفاض كبير في معدلات الإصابة في البلاد، فإنّ السياسيين يبشرون الشارع بأنّ آجال إعادة الفتح التام للمجتمع بعيدة، ويرجع ذلك أساساً إلى القلق الشديد بشأن انتشار الطفرات في البلدان المجاورة. واضطرت برلين إلى إغلاق حدودها (في مقاطعة تيرول) مع جارتها النمسا بسبب انتشار الفيروس بطفرته الجنوب أفريقية، وهو ما ينطبق أيضاً على إغلاق حدودها مع جمهورية التشيك بسبب الطفرة البريطانية.

في جارة ألمانيا الجنوبية، يترقب السياسيون الفرنسيون، منذ أسابيع، مآلات طفرات الوباء، أملين بتغييرات إيجابية بعد اشتداد الوباء، المتحور على وجه الخصوص، وأثاره على السكان واقتصاد البلاد. لم تصل فرنسا إلى «انفجار العدوى» الذي تخوف منه المسؤولون، بل إنّ أعداد المصابين تنخفض بما يكفي لإعادة الفتح. مع ذلك، ما زال المجتمع يشهد حظر تجول من السادسة مساء. وكان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قد عبّر عن أمله في ألا تذهب السلطات نحو إغلاق ثالث جديد.

ولعلّ الخبر السار هو من إسبانيا، إذ تفيد السلطات بانحسار وبطء مستمرين للإصابات منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، على عكس ما ضربها بقوة قبل عام من الآن. لكنّ الأقاليم الإسبانية ما زالت حذرة بشأن إعادة الفتح، إذ ما زال حظر التجول والإغلاقات سارية في كثير من مناطقها. في أقليم العاصمة مدريد اختارت السلطات سياستها الخاصة، إذ قررت السماح للمطاعم والمقاهي بفتح أبوابها حتى الواحدة بعد منتصف الليل، فيما بقية البلاد تفرض قيوداً على الأنشطة نفسها.

وفي إيطاليا سمح، ببعض الأنشطة، على نطاق ضيق، في منتجعات التزلج على الجليد، أملاً بإنقاذ الموسم من الخسائر الكبيرة التي طاولته. لكن، خلال نهاية الأسبوع الماضي، باشرت الحكومة إجراءات مراقبة صارمة للأنشطة، خصوصاً مع اتساع انتشار الوباء المتحور الذي يحمل مسؤولية نحو 18 في المائة من الإصابات الجديدة، وهو ما أدى إلى تأجيل فتح المنتجعات بصورة أوسع إلى 5 مارس/ آذار المقبل، كموعد مبدئي. عموماً ما زالت السلطات تفرض إجراءات صارمة في أقاليم إيطالية عدة، وقد صنفت باللون البرتقالي (خطورة مرتفعة) أقاليم توسكانا وصقلية وليغوريا. وتفرض السلطات على الأقاليم العشرين في البلاد حظر تجول بعد العاشرة مساء، وتسمح للمطاعم والحانات والمقاهي، بالعمل بين الخامسة فجراً والسادسة مساء، وهو ما يجعل الأمور أقلّ قسوة على المواطنين مقارنة بجيرانهم الأوروبيين.

في النمسا، قررت الحكومة، بعد إغلاق تام منذ الخريف الماضي، إعادة فتح جزئي خلال الأسبوع الماضي، فعاد التلاميذ إلى المدارس، وفتحت المتاحف، والمتاجر، وصالونات تصفيف الشعر والتجميل (شريطة الفحص السالب قبل 48 ساعة بأقصى حدّ) أبوابها، على الرغم من التحذير من ارتفاع العدوى في الموجة الثالثة من كورونا. وما زالت سلطات فيينا تفرض إجراءات صارمة، فيمنع على المواطنين الخروج ليلاً، وما زالت المطاعم والمقاهي تغلق أبوابها إلى جانب الفنادق والحانات. وعلى الرغم من رفع الحظر الجزئي على السفر في معبر تيرول فإنّ السلطات الألمانية أغلقت الحدود أمام المسافرين العاديين بعدما أظهرت الفحوص انتشار الفيروس المتحور لدى بعضهم، ويتطلب الخروج من تيرول فحصاً سالباً قبل 48 ساعة بأقصى حدّ.

يختلف الأمر بين دولة وأخرى، في اسكندينافيا، لم تغلق السويد مدارسها ومتاجرها، كما فعلت الدنمارك التي شهدت منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إغلاقاً صارماً، باستثناء قطاعات حيوية. استوكهولم تفرض إجراءات أكثر صرامة بسبب الفيروس المتحور، إذ تبقى المطاعم والحانات مفتوحة الأبواب شريطة عدم تقديم الكحول بعد الثامنة مساء، ويفرض عدد محدد للمتسوقين في المتاجر، وتركت حكومة السويد الأمر للمدارس كي تقرر بنفسها ما إذا كان يتوجب حضور الأطفال في المرحلتين الإعدادية والمتوسطة الدوام من عدمه. ويسمح للسويديين بالتجمع بواقع 8 أشخاص كحدّ أقصى، في المناسبات العامة والخاصة خارج منازلهم. أما في الدنمارك، فالسقف محدد بـ5 أشخاص. وفي النرويج، تفرض قواعد صارمة في المدن الكبرى، حيث الخشية من الطفرة البريطانية تعيق عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الخريف، وأجّلت أوسلو الفتح المقرر في الثالث من الشهر الجاري إلى مارس/ آذار المقبل، ليستمر إغلاق مراكز التسوق والمحال التجارية. وظلّ التلاميذ الصغار يداومون في المدارس، أما الثانويات والجامعات فمغلقة، والتعليم والامتحانات فيها عن بُعد.

أقيم كرنفال دوسلدورف في ألمانيا لكن منع حضور كثير من العروض (بنغ تانغ/ Getty)

**1,000,000**
إصابة بكورونا، تجاوزتها كلّ من: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبولندا والتشيك وهولندا.

# ليبيا: ارتفاع عدد قتلى الحوادث المرورية

**طرابلس ـ العربي الجديد**

تشكل الحوادث المرورية على طرقات ليبيا خطراً يومياً على المواطنين، إذ تتسبب في خسائر مادية وبشرية، فيما تقتصر المتابعة الرسمية على رصد أضرارها من دون تقديم حلول للحدّ منها. وأعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوفاق عن إحصائية صادمة للحوادث المرورية المسجلة بمديريات الأمن، منذ مطلع العام الماضي حتى 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إذ بلغ عدد الحوادث 4131، أسفرت عن 1761 وفاة، فيما وصل عدد الإصابات البليغة للأفراد إلى 1743، والمتوسطة 1532 إصابة، أما عن الأضرار المادية فقد رصدت الإحصائية تضرر 6641 مركبة، مقدرة قيمتها بـ280 مليون دينار ليبي (62 مليون دولار أميركي)، وقد تضررت من جراء الحوادث 6641 مركبة. يصف المسؤول في إدارة شؤون المرور والتراخيص في وزارة الداخلية في العاصمة طرابلس، عبد القادر مصطفى، الإحصائية بأنها «صادمة ومروعة»، لافتاً إلى أنّ أرقام الوفيات مرتفعة جداً إذا ما قورنت بإحصائيات الأعوام الماضية.

بلغ عدد الحوادث 4131، أسفرت عن 1761 وفاة و1743 إصابة بليغة

يشير في حديثه إلى «العربي الجديد» إلى أنّ العام 2019 بأكمله أعلنت فيه الوزارة مقتل 450 شخصاً في 368 حادث سير، مع وقوع حوادث أخرى، فيما وصل مجموع الإصابات إلى 551 شخصاً. وفي الوقت الذي يؤكد فيه المسؤول الأمني أنّ مديريات الأمن في البلاد تمتلك قدرة على تحديد أسباب الحوادث ويمكنها إجراء الدراسات حولها، يتساءل عن «تخلي هذه الجهات عن مسؤوليتها تجاه هذا الخطر»، مؤكداً أنّ الأرقام تفوق وفيات الحروب خلال عام واحد.

في الإحصائيات التي أعلنتها الوزارة، اكتُفت بالإشارة إلى أنّ السرعة المفرطة وعدم كفاءة السائق ووسائل النقل، هي الأسباب الأبرز لهذه الحوادث، وشددت على ضرورة معاقبة المستخفين بالقيادة من قبيل «عدم التركيز أثناء القيادة واستخدام الهاتف المحمول» وغيرها من التنبيهات، لكنّ مصطفى، بحسب متابعته لملف الحوادث، يؤكد أنّ اعتماد المواطن على التنقل بالسيارات الخاصة تسبّب في زيادة الحوادث وبالتالي الإصابات والوفيات، في ظل غياب الالتزام بقوانين المرور والتهور لدى كثير من سائقي السيارات الخاصة، إذ يقودونها بسرعة مفرطة في كثير من الأحيان. ويرى مصطفى أنّ اعتماد السلطات خططاً لتقليل عدد الحوادث يعتمد على ضرورة توفيرها، في المقابل، وسائل النقل الحكومي التي تلتزم بقواعد المرور، مثل الحافلات والمترو للمسافات القصيرة والمتوسطة، والقطار للمسافات الطويلة بين المدن. يتابع: «معظم البلاغات عن حوادث المرور المميتة تأتي من المناطق الريفية والصحراوية حيث تمتد الطرقات مسافات طويلة، ما يشجع على القيادة بسرعة عالية، من دون وسائل أمان في المركبات». ويلفت، من جهة أخرى، إلى أنّ الحدود الـ6641 مركبة. يصف المسؤول في إدارة شؤون المرور والتراخيص في وزارة الداخلية في العاصمة طرابلس، عبد القادر مصطفى، الإحصائية بأنها «صادمة ومروعة»، لافتاً إلى أنّ أرقام الوفيات مرتفعة جداً إذا ما قورنت بإحصائيات الأعوام الماضية.

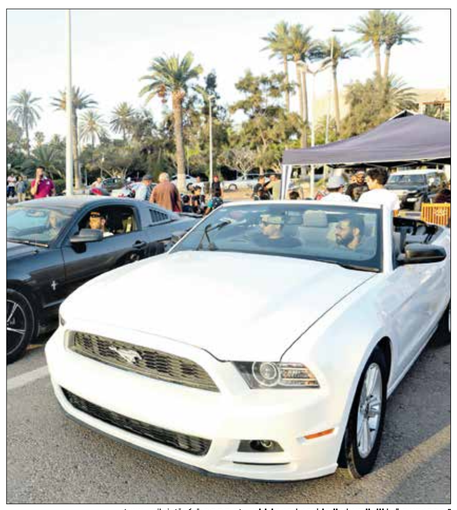
تحدي سرعة خلال الصيف الماضي في طرابلس (محمود تركية/ فرانس برس)

# نقابة المعلمين السوريين... تطلّع إلى مستقبل أفضل

عند انتهاء عملية التصويت الخاصة بنقابة المعلّمين السوريين في شمال البلاد، يأمل كثيرون أن تضطلع النقابة بدور مهم

**عبد الله البشير**

شارك أكثر من ثلاثة آلاف مدرّس في الانتخابات النقابية، في الثالث عشر من فبراير/ شباط الجاري، لاختيار ممثلين لهم في نقابة المعلمين السوريين التي أعلن عنها أخيراً في شمال سورية، ومن المقرّر أن تستمر هذه الانتخابات حتى يوم غد الخميس، مع ترجيح أن يصل عدد المشاركين في الانتخابات إلى نحو 16 ألف مدرّس.

وكان من الضروري تشكيل هذه النقابة التي أبصرت النور قبل فترة وجيزة، من أجلّ تحسين ظروف عمل المدرّسين في الشمال السوري. ويوضح المدرّس خالد الخالد من الهيئة التأسيسية لنقابة المعلمين السوريين لـ«العربي الجديد»، أنّه «أسوة بباقي المهن، لا بدّ من توفّر جسم يدير شؤون المدرّسين ويقف بجانبهم في السرّاء والضرّاء ويدافع عنهم ويحفظ كرامتهم في ظلّ الوضع الراهن الصعب». يضيف الخالد أنّه «مما لا شك فيه أنّ المدرّسين هم من الفئات الأكثر وعياً وتقديراً في المجتمع، بالإضافة إلى كونهم الأكثر تأثيراً فيه. لذا، ثمّة سياسة استهداف واضحة لجعلهم أكثر تأثراً بهذا الواقع الصعب. أنا نحن فنريد أن تكون النقابة الممثل الشرعي الوحيد للمدرّس، فتوفّر له الدعم المادي وتحمي حقوقه المادية والمعنوية وتقف بجانبه في كلّ مسارات وتفاصيل حياته المهنية صحياً وقضائياً وإدارياً ومعنوياً». ويشير إلى أنّ «مجموع المدرّسين الذين يحقّ لهم المشاركة في عملية الانتخاب في النقابة يُقدّر بنحو 25 ألفاً».

ويتابع الخالد أنّ «النقابتين السابقتين خُلقتا بشكل كامل، وبدأ هذا الجسم يعمل بالقواعد الكاملة الخاصة بالمدرّسين. وفي إمكاننا القول إنّ كلّ مدرّس قائم على رأس عمله هو بحكم موقعه عضو منتسب إلى النقابة ويحقّ له الترشّح والانتخاب من ضمن شروط النظام الداخلي. ويُقدَّر حالياً عدد المشتركين في فرع إدلب ما بين 16 ألفاً و20 ألفاً يحقّ لهم التصويت. أمّا في فرع حلب، فثمّة أربعة آلاف مدرّس تقريباً، بالإضافة إلى الساحل وحماة». وعن التطلعات إلى المستقبل، يقول إنّها «كثيرة ونأمل خيراً. فنحن نرجو أن تعود إلى المدرّس مكانته الاجتماعية وأن يحظى بمستوى معيشي كريم فيتفرّغ بالكامل لمهنته، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على العملية التربوية وعلى تطور المجتمع بشكل عام». من جهته، يرى المدرّس محمد السوم في النقابة خطوة جيدة، ويشدّد لـ«العربي الجديد» على أنّ «نجاحها يحتاج إلى دعم داخلي وخارجي كذلك حتى تتمكّن من أن تُعنى بشؤون المدرّسين وأوضاعهم ومشكلاتهم وشكاويهم وتؤمّن لهم الفرص من خلال استقطاب الجهات الداعمة للعملية التربوية بالإضافة إلى منحهم رعاية صحية وأمناً وظيفياً وتقاعداً كريماً».

النقابة تكون ناجحة شريطة إبعاد غير المتخصصين في التعليم عنها

أمّا المدرّس زكريا صطوف، وهو كذلك عضو في الهيئة التأسيسية للنقابة، فيقول لـ«العربي الجديد» إنّ «للنقابة أهمية كبيرة من جوانب عدّة، أوّلها ضرورة توفّر مؤسسة مدنية تدافع عن حقوق المدرّس تنبثق من المه ومعاناته ولا تتبع أحداً ولا تحمل توجّهاً معيّناً، لا سيّما أنّ سبب انقطاع الدعم بحسب ما تدّعي المنظمات هو حكومة الإنقاذ».

يضيف أنّه «سوف يكون للنقابة دور في التواصل مع الجهات الداعمة ورسم السياسة التربوية في البلاد، وسوف يكون لها كذلك دور في الدفاع عن المدرّس في حال تعرّض إلى اعتقال أو استدعاء من قبل الجهات الأمنية». ويتابع صطوف أنّ «المدرّسين يمثّلون أكبر شريحة مثقفة لكنّهم غير منظمين في جسم مدني، فيما مديرية التربية هي تنظيمية وخدمية تحاول أن تبتعد عن الأمور الأخرى. هكذا، سوف يكون للنقابة من خلال تنظيم جهودها دوراً في دعم المدرّس».

ويوضح صطوف أنّ «الصعوبات التي تواجه المدرّس بالدرجة الأولى هي تدنّي الرواتب وانقطاعها عن كثيرين، مع عدم توفّر رعاية صحية خاصة به وعدم توفّر قوانين تحفظ كرامته، فضلاً عن غياب جهات إعلامية من شأنها أن تبرز جهود المدرّسين المبذولة على الصعد كافة». يُذكر أنّ مشكلة التمويل تُعَدّ من أبرز المشاكل التي يعانيها المدرّسون في الشمال السوري، كونهم مجبرين على العمل التطوعي لضمان الحفاظ على مستقبل التلاميذ والحدّ من التسرّب المدرسي وعمالة الأطفال. في سياق متصل، يقول الناشط محمود عبد الرزاق المهتمّ بحملات المناصرة لدعم عملية التعليم، لـ«العربي الجديد»، إنّ «أربع نقابات للمدرّسين شكّلت في السابق، غير أنّ من شروط نجاح نقابة هو التنسيق الكامل مع مديرية التربية وفتح المجال أمام المدرّسين ليكونوا أصحاب قرار بدلاً من أن يكون قرارهم مسلوباً كما كانت الحال عليه». يضيف عبد الرزاق أنّ «عدداً كبيراً من المنضوين إلى نقابة المعلمين لا يمتلكون أي مبادرة أو رأي، لكنّنا نرجو أن تكون هذه النقابة ناجحة شريطة إبعاد غير المتخصصين في التعليم عنها». ويشدّد على «ضرورة عدم تهميشها» من قبل مديرية التربية.

تجدر الإشارة إلى أنّ مدرّسين كثرا في مناطق شمال غرب سورية يعملون منذ نحو عامين في المدارس بشكل تطوّعي، في ظلّ غياب التمويل الذي كانت تقدّمه بعض الجهات المحلية والدولية. وهذا الأمر يفاقم الصعوبات المعيشية التي يواجهها هؤلاء المدرّسون ويجبر أعداداً منهم على ترك المهنة والتوجّه إلى مجالات أخرى.

المدرّسون مهمّشون من دون نقابة تحميهم (عارف وتد/ فرانس برس)

**فسبكة**

من الردود التي وصلت على منشور وزارة الداخلية، في صفحتها الرسمية، الذي يعرض إحصائيات الحوادث المرورية للأشهر الـ11 الأولى من 2020، قال شريف حوا: «كلّ الاهتمام ينصبّ على كورونا، بينما تهمل الحوادث المرورية وأسبابها. كان الأفضل صرف المليارات على تحسين وضع الطرقات وتوعية السائقين». أما أحمد خوجة، فقال: «الرقم مرعب جداً، ولا بدّ من معاقبة المخالفين، خصوصاً من يستعرضون سرعة مركباتهم في الشوارع الرئيسية، واعينهم على الهواتف».

## قصة لاجئ

أكثر ما يقلق اللاجئ الأفغاني في باكستان محمد إبراهيم هو مستقبل أبنائه، وخصوصاً أن حياتهم ستكون مشابهة لحياته

# محمد إبراهيم
## أفغاني يتمنى مستقبلاً أفضل

**إسلام آباد ـ صبغة الله صابر**

كان اللاجئ الأفغاني محمد إبراهيم (42 عاماً) صغيراً حين جاء إلى باكستان حيث كبر في مخيمات اللجوء. لطالما تمنّى أن تنتهي الحرب ويعود إلى مسقط رأسه في إقليم قندوز شمالي أفغانستان. صحيح أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، إلا أنه يسعى جاهداً لأن تكون حياة أولاده في باكستان أفضل حالاً منه، وإن كان الأمر صعباً. يقول إبراهيم لـ «العربي الجديد»: «لا أريد أن يكون أولادي مثلي. أريدهم أن يتعلموا وأن يكونوا مستقبلاً جيداً لأنفسهم». في الوقت نفسه، يعود ليقول إن ذلك صعب في بلدان اللجوء «حيث تضيّق السلطات الخناق علينا». أنجب تسعة أولاد، لافتاً إلى أن بناته الثلاث حرمن تماماً من التعليم، وهو ما يقلقه دائماً. يضيف: «تعبت كثيراً في حياتي، لكن أكثر ما يقلقني هو حال أولادي وحرمانهم من التعليم. يعمل أربعة من أبنائي في سوق الخضار، وبالتالي يأتوا مثلي، وهذه إحدى نتائج اللجوء».

كانت عائلته قد لجأت إلى باكستان، بعد بدء الغزو السوفييتي لأفغانستان (1979). عاش طفولته في مقاطعة شمال وزيرستان المحاذية للحدود الأفغانية. في ذلك الوقت، كانت العائلة تحصل على المساعدات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما عدّ كافياً بالنسبة لأسرته. يذكر أن هذه الفترة من حياته كانت سعيدة. لكن بعد توقف المساعدات، اضطر والده إلى التوجه إلى العاصمة إسلام آباد بحثاً عن عمل. انتقلت الأسرة للعيش في مخيم للاجئين في إحدى ضواحي العاصمة والمعروفة بكتشي آباد. عمل إبراهيم ووالده في سوق الخضار والفاكهة وكانا يجنيان ما يكفي من المال لتأمين الأساسيات. إلا أن العيش في قرية طينية وفي منزل لا يقيهم حر الصيف أو برد الشتاء كان صعباً. في وقت لاحق، قرّرت الحكومة الباكستانية إقفال المخيم. توجهت العائلة إلى شمال غرب باكستان، إلا أن إبراهيم لم يجد عملاً، فترك عائلته وتوجه مجدداً إلى سوق الخضار في العاصمة للعمل. كان يعمل مدة شهر ثم يعود إلى منزل عائلته التي كانت تعتمد في معيشتها على ما يدخره الابن. بعد مضي أعوام، توجهت أسرة إبراهيم إلى مدينة راولبندي المجاورة للعاصمة. وفي الوقت الحالي، يعيش في إحدى ضواحي المدينة، ويعمل وأربعة من أبنائه في سوق الخضار، ويكسب كل منهم 400 روبية باكستانية (نحو ثلاثة دولارات). من حين إلى آخر، يتوجه إلى أفغانستان لزيارة أقاربه. إلا أن الإجراءات الأخيرة التي فرضتها السلطات الباكستانية على الحدود حالت دون ذهابه. ويُحزنه أن أولاده يكبرون بعيداً عن أقاربهم وثقافتهم.